

## بيان صحفي

تعلن منظمتنا محامون بلا حدود وانا يقظ سحب الدعوى المحالة لدى نقطة الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بفرنسا بخصوص أنشطة مجموعة بيرنكو بولاية قبلي - تونس

تونس في 24 مارس 2021،

أبلغت منظمتنا محامون بلا حدود وانا يقظ نقطة الاتصال الوطنية الفرنسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية<sup>1</sup>، بتاريخ 25 فيفري 2021، بسحب الدعوى المقدمة على أنظارها في أوت 2018 و ذلك بعد تأكد المنظمتين من عدم نجاعة هذه الآلية وذلك بعد مرور أكثر من سنتين من النزاع الذي لم يظفر إلى نتيجة

كما تذكر المنظمتين بأن الهدف من تقديم هذه الدعوة يتمثل في تسليط الضوء على طبيعة عمليات استكشاف واستغلال الحقول النفطية التابعة لشركة "بيرينكو" المنتسبة بمنطقة قبلي بالجنوب التونسي، وعلى مدى امتثالها للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات<sup>2</sup>.

وفي ظل غياب كأي للمعلومة ولعدم احترام أدنى مبادئ الشفافية، كان الهدف من الدعوى المحالة على نقطة الاتصال الوطنية الفرنسية الاستفسار بشكل خاص عن سياسة العناية الواجبة والتوقي من المخاطر التي وضعتها الشركة خاصة فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان

و تعتبر كل من منظمة أنا يقظ ومحامون بلا حدود عن استنكارهما لعدم تمكينهما من النفاذ الى أي معلومات جديدة فيما يخص الدعوى. إذ تم تنظيم لقاء وحيد بين القائمين بالدعوى والشركة بتاريخ 24 سبتمبر 2020. وعبرت الشركة بعد ذلك عن إرادتها لقطع كل سبل الحوار والنقاش

وبعيداً عن موقف الشركة وتصرفاتها، فإن أصحاب الدعوى يعبرون عن استغرابهم من موقف نقطة الاتصال الوطنية الفرنسية.

إذ أن هذه الأخيرة ما فتأت تلجّ على الإبقاء على الشركة خلال كل الاجراءات المبرمة ضاربة عرض الحائط كل مبادئ الأساسية لهذه الآلية المتعلقة بالنفاذ إلى العدالة، الشفافية و الحياد<sup>3</sup>. حيث قامت مؤخراً بنشر بيان مرحلي، بعد خمسة أشهر من اجتماع 24 سبتمبر، والذي يتضمن العناصر المقترحة من طرف الشركة فقط دون اعتبار مقترحات المنظمتين

وبالتالي تطعن منظمة أنا يقظ ومحامون بلا حدود في نجاعة ومصداقية نقطة الاتصال الوطنية الفرنسية وتقرر عدم المشاركة في صدور تقرير ختم الدعوى وبذلك يتم رفع واجب التحفظ وطابع السرية على الملف حسب الفصل 40 من النظام الداخلي لنقطة الاتصال الوطنية

وتظل الضمانات القانونية لاحترام حقوق الانسان والبيئة من طرف الشركات محدودة جدا في البلدان التي تقام عليها الأنشطة، في حين أن الضمانات القانونية في بلدان الاصل، لا تقوم بمعالجة ذلك إلا جزئياً.

وفي الأخير، تأمل المنظمتان أن تقدم الوثيقة المرتقبة رسداً أميناً لكل الاجراءات التي تم اتباعها وأن تتضمن الملاحظات التي تم تقديمها بناءً على المبادئ التوجيهية فضلاً عن موقف المنظمتان أصحاب الدعوى.

<sup>1</sup>نقاط الاتصال الوطنية هي هيئات غير قضائية مكلفة بتعزيز ثقافة مسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات في احترام حقوق الإنسان في إطار أنشطتها أينما كانت تنشط وبغض النظر على الإطار القانوني الوطني المنطبق عليها بمكان نشاطها

<sup>2</sup> تشكل هذه المبادئ أكثر الأدوات الموجودة اليوم شمولاً فيما يتعلق بمسؤولية الشركات. تعهدت 43 حكومة بتشجيع الشركات على احترام هذا النص من أجل حرصها على الالتزام بالسلوك المسؤول: <https://www.oecd.org/fr/daf/inv/mne/2011102-fr.pdf>.

<sup>3</sup> انظر الفقرة 22 من " التعليق على إجراءات تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون لاقتصادي والتنمية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات

لمزيد من التفاصيل الرجاء الاتصال ب

<p>السيدة منال بن عاشور <b>عن منظمة انا يقظ</b> على الرقم 58489158 او على البريد الالكتروني <a href="mailto:manel@iwatch-organisation.org">manel@iwatch-organisation.org</a></p>	<p>السيدة زينب مروقي عن <b>منظمة محامون بلا حدود تونس</b> على الرقم : 29084304 او على البريد الالكتروني <a href="mailto:zmrouki@asf.be">zmrouki@asf.be</a> السيد - سيمون مالميت - <b>محامون بلا حدود</b> <a href="mailto:smallet@asf.be">smallet@asf.be</a></p>
--	---